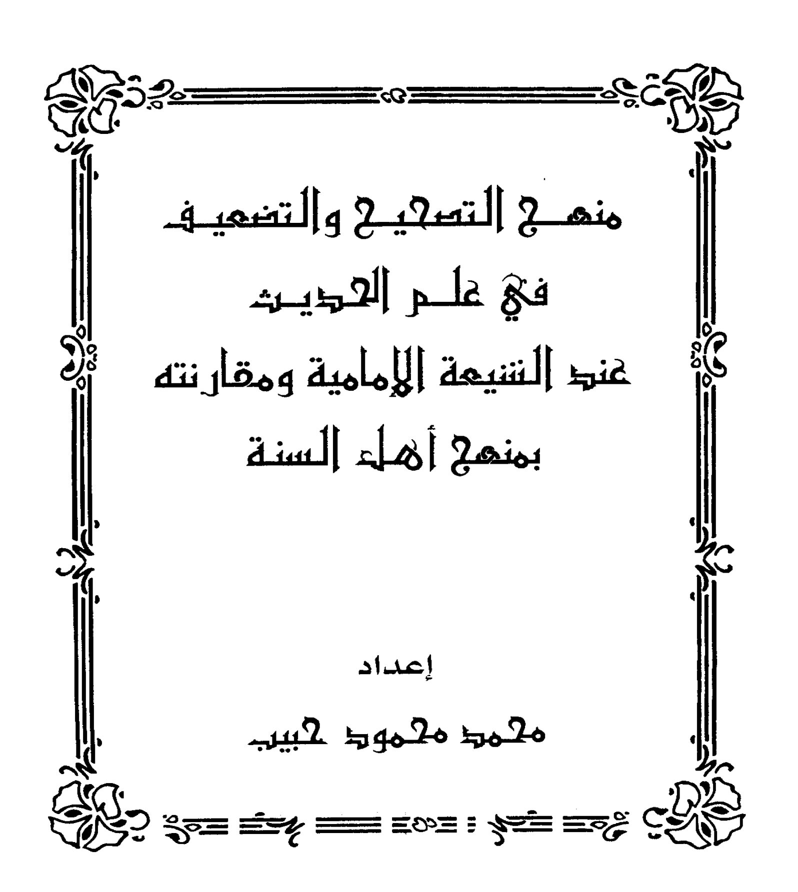


منهج التصحيح والتضعيف في علم الحديث عند الشيعة الإمامية ومقارنته بمنهج أهل السنة

إعداد

محمد محمود حبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

الطبعة الأولى

رقم الإيداع/ ٢٢٦٢٤/ ٢٠٠٧

الترقيم الدولي I.S.B.N

977 - 6168 - 51 - 5

حبيب؛ محمد محمود

كتاب: منهج التصحيح والتضعيف في علم الحديث عند الشيعة الإمامية

ومقارنته بمنهج أهل السنة

تأليف: محمد محمود حبيب ط١ الإسكندرية

دار الصفا والمروة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧



دار الصفا والمروة للنشر والتوزيع

الإسكندرية ت/ ٠٣/٥٤٩٦١٠٧ /٠٣ فاكس/ ٠٣/٥٥٦٧١٣٤

safa.merwa@yahoo.com

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فالشيعة هم الذين شايعوا عليًا ﷺ، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووحيًا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية تكون عنده، واعتبروا الإمامة ركن من أركان الدين الذي لا يجوز إهماله أو إغفاله، وهم في ذلك غافلين عن الحق[1].

---

(١) هذا هو التعريف الصحيح للشيعة بوجه عام، فكل طوائف الشيعة يشملهم هذا التعريف، فالإمامة قاسم مشترك بين كل فرق الشيعة، ولكن الاختلاف بينهم في تحديدهم وعددهم (راجع هذا التعريف إن شئت من كتب علماء السنة، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية) د. عبد المنعم الحفني (ص٢٦٥)، و(الملل والنحل) للشهرستاني (ص١٨١)، ومن كتب علماء الشيعة (معجم الفرق الإسلامية) لشريف يحيى الأمين (ص١٥١)، و(أعيان الشيعة) للأمين: المجلد الأول (ص٢٠).

والإمامية الاثنا عشرية أكثر فرق الشيعة انتشارًا وفسادًا[1] في العصر الحاضر؛ وهم الشيعة القائلون بإمامة عليّ ﷺ بعد النبي ﷺ نصًا، وتعيينًا من النبي ﷺ نفسه، وأحد عشر إمامًا من بعده، وهذا وهم من أوهامهم.

وغلطت الإمامية أيضًا في الطعن على كبار الصحابة وتكفيرهم؛ وهم الذين قال فيهم الله ﷻ:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

وقال فيهم أيضًا:

﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧].

---

(١) المقصود بالفساد ليس فساد المعتقد فقط، ولكن علو الهمة في الدعوة إلى بدعتهم وضلالهم، فالإمامية أكثر الفرق ضررًا وخطرًا على أهل السنة بدعوى التقريب، وأما الفرق الأخرى: كالإسماعيلية، أو النصيرية - رغم غلوهم في الاعتقاد - إلا أنهم كالعدم: لقلة عددهم، وضعف همتهم في نشر بدعتهم.

بل لقد شهد الله ﷻ بالخلود في الجنة للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؛ فقال ﷻ:

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وفي هذه الآيات دليل على فخامة قدرهم عند الله تعالى، ودرجتهم الرفيعة، وكرامتهم العالية عند رسول الله ﷺ، ولا يعقل أن تكون هذه الآيات خاصة بعدد قليل جدًا من الصحابة لا يتجاوز العشرة كما تدعي الشيعة الرافضة؛ وهم العدول عندهم[١].

ولما كانت هذه الضجة حول منهج الشيعة الإمامية كان لزامًا عليّ أن أخوض في توضيح بطلان عقيدة هؤلاء الرافضة؛ فقمت

---

(١) ويقول أحد أئمة الضلال في التفسير عندهم – وهو محمد جواد مغنية – في التفسير الكاشف (٤/ ٩٥) في تفسير هذه الآية [التوبة: ١٠٠]:«أما من عصى وأساء بعد السبق فلا تشمله مرضاة الله»، قلت: يا له من جهل، الله يشهد للسابقين الأولين بالخلود في الجنة، وأنتم تخالفونه بأهوائكم، وإعراضكم عن الحق.

بعمل هذا الكتاب المتواضع أملاً في الوصول إلى بيان وهاء قواعدهم في التصحيح والتضعيف، وأنها لا تقوم على منهج علمي حقيقي، لكن منهجهم يقوم على جرف هار لا يعتمد على أية قواعد علمية، ولكن أهواء وافتراءات.

وقد ركزت في هذا الكتاب على الاختلافات الجوهرية بين الشيعة الإمامية وأهل السنة في أصول علم الحديث، وأسميته **«منهج التصحيح والتضعيف في علم الحديث عند الشيعة الإمامية ومقارنته بمنهج أهل السنة»**.

وقد قسمته إلى فصول، ونسقت الفصول إلى مباحث، وخلصت إلى عدة نتائج أهمها:

١- طعن علماء أهل السنة - المعتبرين عند الشيعة - أمثال: الحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر في بعض علماء الشيعة الإمامية.

٢- جهالة وضعف كثير من رواة الشيعة - وخاصة أصحاب الأصول - باعتراف علماء الشيعة أنفسهم.

وفيما انتهى إليه علمي لم أجد أحدًا سبقني إلى هذا الموضوع: وهو المقارنة بين منهج الطائفتين.

وفي الختام أتمنى من الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتي، لا وبالاً عليّ يوم القيامة، فإن كان فيه كمال أو جديد فمن الله عز وجل، وإن كان فيه ضعف وتقصير فمني، وأتمنى ألا يبخل عليّ المتخصصين والعارفين بأصول هذا العلم من تقديم أي تصويب أو جديد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تأليف

محمد محمود حبيب

السابع من شهر رجب ١٤٢٨هـ



الفصل الأول

مراحل تطور علم أصول الحديث عند الشيعة الإمامية

- **المبحث الأول:** تعريف علم أصول الحديث عند الشيعة الإمامية.

- **المبحث الثاني:** نشأة علم أصول الحديث عند الشيعة الإمامية.

- **المبحث الثالث:** تدوين علم أصول الحديث وتطوره ومصادره عند الشيعة الإمامية.

المبحث الأول

تعريف علم أصول الحديث عند الشيعة الإمامية

يقول د. عبد الهادي الفضلي في كتابه (**أصول الحديث**)[1]:

«إن أقدم كتاب إمامي[2] وصل إلينا في هذا العلم هو كتاب: «**الدراية**» للشهيد الثاني المتوفى سنة ٩٦٦هـ».

والتعريف المذكور فيه لهذا العلم يعد أقدم تعريف وصل إلينا وهو: «علم يُبحث فيه عن متن الحديث، وطرقه من صحيحها وسقيمها وعليلها، وما يحتاج إليه ليُعرف المقبول منه والمردود».

ولعل ثاني تعريف إمامي هو تعريف الشيخ البهائي

---

(١) ص (١١)، والمؤلف من علماء الشيعة المعاصرين في علم أصول الحديث، ومدرس في الجامعة العالمية بلندن، ولا أعلم كيف مُكّن له من التدريس في هذه الجامعة؟! ولا أعلم هل هي جامعة شيعية، أم غير ذلك؟!

(٢) الإمامي: يقصد به هنا الإمامي الاثنى عشري، وهو القائل بوجوب الإمامة والعصمة للأئمة الاثنى عشر.

المتوفى سنة ١٠٣٠هـ في كتابه (الوجيزة): «هو علم يبحث فيه عن سند الحديث ومتنه، وكيفية تحمله، وآداب نقله»، وقد اعتمد هذين التعريفين كل من تأخر عنهما، وقد جمع الطهراني بين هذين التعريفين، ويعتبر تعريفه أحدث تعريف لهذا العلم»[١].

ثم يضيف د/ عبد الهادي الفضلي بعدما عقد مقارنة بين التعاريف السابقة[٢]: «فمن هنا يكون تعريف الشيخ الطهراني أسلم من ناحية منهجية، وألصق بطبيعة موضوعات هذا العلم، وفي ضوئه نستطيع أن نعرّفه بالتالي: علم يبحث فيه عن نوعية السند ومستوى اعتباره، وبتعبير أخصر: هو دراسة مستوى السند من حيث الاعتبار، ونتبين معنى هذا التعريف واضحًا عند تبياننا العلاقة بين علم الرجال وعلم الحديث؛ إذ كلاهما يتوفر على دراسة السند، والفارق بينهما: أن علم الرجال يدرس مفردات السند (رواته)، وعلم الحديث يدرس السند ككل (الرواية).

(١) الذريعة (٨/ ٥٤).

(٢) كتاب «أصول الحديث» ص (١٣).

وبتعبير أخصر: علم الرجال يدرس حال الراوي من حيث التوثيق وعدم التوثيق، وعلم الحديث يدرس حال الرواية من حيث الاعتبار وعدم الاعتبار.

أما تعريف علم أصول الحديث عند علماء أهل السنة:

فإن أشمل تعريف له ما أورده السيوطي في تدريب الراوي[1]، وقد قسم علم الحديث إلى رواية ودراية؛ فأما علم الحديث رواية: هو علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها، وأما علم الحديث دراية: هو علم يُعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وأحوال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها.



(١) تدريب الراوي (١/ ٤٠).

المبحث الثاني

نشأة علم أصول الحديث عند الشيعة الإمامية

يدّعي عبد الرحمن الشيرازي في مقدمة كتاب «وسائل الشيعة»[1]: أن عليًا رحمه الله أول من صنف وكتب الحديث في الإسلام فقال: «كان عليّ يلتزم النبي طيلة حياته، والناس يلهيهم الصفق بالأسواق[2]... وكان النبي ﷺ يبالغ في الاهتمام بشأنه، والاعتناء بتعليمه وتربيته من بين أصحابه، فيقرأ عليه ما أوحي إليه من الكتاب، فيكتب ويفسر له مجملاته ومتشابهاته، ويبين له ناسخه ومنسوخه فيحفظ.... وأملى عليه كتاب الأحكام والسنن فيه كل حلال وحرام».

(١) صفحة (هـ، و، ز، ح)، ومؤلف الكتاب هو الحر العاملي المتوفى سنة ١١٠٤هـ.

(٢) يشير بذلك إلى عمر رضي الله عنه، وهذا افتراء واضح؛ فإن عمر كان على علم كثير، كما أشرنا بالتفصيل في سلسلة كتابي «السيف المسلول على من حاد الله والرسول»، الجزء الثالث، الشيعة.

قلت: وهذا من المبالغات في علم عليّ ﷺ، فلم يثبت أن عليًا استأثر بأي علم عن باقي الصحابة، وكل ما كتبه عن النبي ﷺ معروف ومدون في الكتب الموثوق بها عند أهل السنة: كصحيح البخاري وغيره، ولم يثبت أن كتابه «الأحكام والسنن» فيه كل حلال وحرام، ولكن بعض الأحكام المعروفة الآن بين أهل السنة مثل الديات والفرائض، وقد أطال د. ساجد الرحمن الصديقي وأفاد في هذا الموضوع كما في كتابه «كتابة الحديث بأقلام الصحابة»، فمن أراد المزيد فليراجعه.

ثم يضيف الشيرازي في مقدمة وسائل الشيعة: «كانت للشيعة منذ أول الإسلام عناية شديدة بحفظ آثار النبي ﷺ، وخلفائه المعصومين[1] وبذلوا جهدهم في حفظ هذا التراث الإسلامي، واتبعوا في ذلك أميرهم ووليهم عليّ بن أبي طالب ﷺ، فدوّن جماعة من الشيعة الأوائل كُتبًا في الحديث والآثار مثل:

١- أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ.

(١) على حد قولهم، ويقصدون الأئمة الاثنى عشر.

٢- سلمان الفارسي. ٣- أبو ذر الغفاري»[١].

قلت: يدّعي علماء الشيعة أن بعض الصحابة كانوا من الشيعة، نعم هناك من الصحابة من أحب عليًا ووقف بجواره، وأخلصوا له، كما أحب غيرهم أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية رضي الله عن الجميع، ولكن ليس بالتشيع الذي ظهر بعد ذلك من تقديم عليّ على أبي بكر وعمر، أو سبّ الصحابة، أو الاعتقاد في عصمة بعض الأئمة؛ فهذا محال وباطل.

ويذكر د. الفضلي في كتابه «أصول الحديث»[٢] بعض المبادئ العامة التي تنسب لعليّ بن أبي طالب ﷺ في التعامل مع المرويات من الأحاديث، ويعتبرونها وثائق في الفكر الحديثي، ومنها قوله ﷺ:

- اعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية، فإن رواة العلم كثير، ورعاته قليل.

- إذا سمعتم من حديثنا ما لا تعرفونه فردوه إلينا، وقفوا عنده، وسلموا حتى يتبين لكم الحق، ولا تكونوا مذاييع عجلى.

(١) صفحة (ز، ح).

(٢) ص (٢٣).

المبحث الثالث

تدوين علم الحديث وتطوره ومصادره عند الشيعة الإمامية

مر تدوين الحديث عند الشيعة الإمامية بمرحلتين[1] :

١- المرحلة الأولى: مرحلة المجموعات الصغيرة

وتسمى مرحلة الروايات المباشرة والمبكرة، وتقوم في منهج تأليفها على رواية المؤلف عن الإمام مباشرة، أو بتوسط راو واحد فقط بينه وبين الإمام، وقد بلغت هذه المجموعات الأربعمائة، وهذه الكثرة بسبب كثرة الرواة من الشيعة عن الأئمة، ويطلق عليها الأصول الأربعمائة.

ومن الأصول التي ذكرها الطهراني في «الذريعة»[2] :

- أصل آدم بن الحسين النخاس الكوفي.
- أصل أبان بن تغلب الكوفي.

---

(١) أصول الحديث ص (٤٧) للفضلي.

(٢) الذريعة (٢/ ١٢٥ - ١٦٧).

- أصل إسحاق بن عمار الساباطي.

وهناك كتب أخرى غير الأصول الأربعمائة أُلفت أيضًا في عهود الأئمة[1] إلا أنه لم يلتزم فيها أصحابها ما التزمه مؤلفو الأصول الأربعمائة من التقيّد برواية الحديث عن الإمام مباشرة، ولكن قد يروون عن صاحب الأصول (من الأصول الأربعمائة) بواسطة واحدة أو أكثر، ومن كتب الحديث الأخرى غير الأصول الأربعمائة والتي ذكرها الطهراني في «الذريعة»[2]:

- كتاب الحديث لأبي يحيى إبراهيم بن أبي البلاد.

- كتاب الحديث لإبراهيم بن عبد الحميد الأسدي.

- كتاب الحديث لإبراهيم بن يوسف الكندي.

٢- المرحلة الثانية: مرحلة المجموعات الكبيرة[3]:

وهي مرحلة إعداد وتأليف الكتب الكبيرة، التي جمع فيها ما في

(١) أصول الحديث ص (٥٠) للفضلي.

(٢) الذريعة (٦/ ٣٠٣، وما بعدها).

(٣) أصول الحديث للفضلي، ص (٥١).

مدونات الحديث في المرحلة السابقة وفق تبويبات معينة.

وتمثلت في الجوامع المتقدمة، والجوامع المتأخرة.

فأما الجوامع المتقدمة: فهو ما يعرف بالكتب الأربعة، وتسمى الأربعة الأصول، وهي أهم كتب الشيعة وهي:

١- الكافي: لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي المتوفى سنة (٣٢٨هـ)، وعدد أحاديثه ١٦١٩٩ حديث، وقسمه إلى قسمين:

القسم الأول: قسم الأصول، أحاديث الاعتقاد.

القسم الثاني: قسم الفروع، أحاديث الفقه.

٢- من لا يحضره الفقيه: لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (المتوفى سنة ٣٨١هـ).

وعدد أحاديثه ٥٩٩٨ حديث، ثلثه مراسيل.

٣- التهذيب أو تهذيب الأحكام لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ.

وعدد أحاديثه ١٣٥٩٠حديث.

٤- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار للطوسي أيضًا.

ويقع في ثلاثة أجزاء: جزءان منه في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه: من العقود والإيقاعات والأحكام، إلى الحدود والديات، وهو كتاب جامع للخلاف والوفاق.

وعدد أحاديثه ٥٥١١ حديث.

وأما الجوامع المتأخرة[1]: وهي المجموعات الكبيرة التي جمعت ما في الجوامع المتقدمة، أو استدركت عليها، وهي أربعة:

١- الوافي: للشيخ محمد بن مرتضى، المدعو بمحسن الكاشاني، والملقب بالفيض (المتوفى سنة ١٠٩١هـ).

وجمع فيه ٥٠٠٠٠ حديث، مع شيء من التعليق والشرح.

٢- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: لمحمد الحسن الحر العاملي (المتوفى سنة ١١٠٤هـ).

وجمعه في عشرين سنة، وهو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام، وأحسن ترتيبًا، وعدد أحاديثه ٣٥٨٥٠ حديث.

---

(١) أصول الحديث للفضلي، ص (٥٧).

٣- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد باقر بن محمد تقي المجلسي (المتوفى سنة ١١١٠هـ).

وهو جامع للأخبار، ويحتوى على تحقيقات وبيانات وشروح.

٤- مستدرك الوسائل، ومستنبط الدلائل لميرزا حسين النوري (المتوفى سنة ١٣٢٠هـ).

فيه حوالي ٢٣٠٠٠ حديث، وهو استدراك على الوسائل.



الفصل الثاني

قواعد علم الحديث عند الشيعة الإمامية.

المبحث الأول: عناصر الحديث عند الشيعة الإمامية.

المبحث الثاني: أقسام الحديث عند الشيعة الإمامية.

المبحث الثالث: الأمور التي تثبت بها الوثاقة والحسن عند الشيعة الإمامية.

المبحث الرابع: ألفاظ التعديل والتجريح عند الشيعة الإمامية.

المبحث الخامس: التعارض بين التعديل والتجريح عند الشيعة الإمامية.

المبحث الأول

عناصر الحديث عند الشيعة الإمامية

يقول د. الفضلي في «أصول الحديث»[1]:

«يتألف الحديث من عنصرين أساسيين هما:

١ - السند.

٢ - المتن.

فالسند هو الطريق الروائي الذي يوصل الحديث من ناقله إلى قائله، ويتألف من عنصرين:

أ- الرواة: وهم الرجال الذين يروونه، وعلم الرجال يبحث في رواة السند.

ب- الرواية: وهي السلسلة التي تنتظم الرواة، وعلم الحديث يبحث في رواية السند».

---

(١) أصول الحديث ص (٦٥).

هذا عن السند، فأما عن المتن فيقول د. الفضلي[1]:

«يراد به نص الحديث، وهو صيغة الكلام الأصلية التي تكلم بها قائل الحديث».

ثم قسمه د. الفضلي[2] إلى لفظ ومعنى.

وقسم المعنى أو الدلالة إلى دلالة معجمية وصرفية ونحوية، ثم تعقب هذه الدلالات بمعنى عام.

ولا شك أن هذه التقسيمات إلى دلالات فيها مبالغات لا داعي لها.



(١) المرجع السابق ص (٦٦).

(٢) المرجع السابق ص (٦٧).

المبحث الثاني

أقسام الحديث عند الشيعة الإمامية

يقول د. الفضلي في كتابه «أصول الحديث»[1]:

ينقسم الحديث تقسيمًا أساسيًا إلى قسمين:

١ - متواتر.

٢ - آحاد.

١ - الحديث المتواتر: لم يشترط فيه علماء الحديث عند الشيعة الإمامية عدد معين (على الراجح).

وأشمل تعريف عندهم ما قاله القمي[2]:

«هو ما بلغت رواته في الكثرة التي تفيد العلم بصدق الحديث، وقد قسموا المتواتر إلى لفظي ومعنوي.

٢ - **خبر الواحد أو الآحاد:** واختلفوا في قبول خبر الواحد إلا إذا اقترن بقرائن منها:

---

(١)، (٢) ص (٧١ - ٩٦).

الموافقة لأدلة العقل، أو الإجماع المتفق عليه عندهم، أو العرف، بالإضافة إلى السنة وظاهر القرآن[1].

وقد قسموا خبر الواحد إلى:

١- المسند. ٢- المرسل.

١- المرسل: فقد عرفه د. الفضلي في «أصول الحديث»[2]:

بأنه: سقوط أحد الرواة أو أكثر بين راوي الحديث والمعصوم، وأما عن حجية المرسل.

فقد اختلفوا في قبول مرسل الثقة والرأي الذي رجحه د. الفضلي في «أصول الحديث»[3] هو قبوله، ولكن في حالة اعتضاده بالشهرة: رواية أو فتوى[4].

---

(١) ص (٧١ - ٩٦).

(٢) ص (١٧٥).

(٣) ص (١٧٦ - ١٨٠).

(٤) هذا منهج الشيعة في الاعتضاد؛ وهو الشهرة: إما رواية، أو فتوى عن أحد الأئمة، أما منهج أهل السنة فمختلف عن ذلك، فكل طريق قل ضعفه (مثل التدليس، أو جهالة الحال، أو قلة سوء الحفظ ......) من غير شذوذ أو علة ينجبر بطريق مثله، أو أفضل منه.

ولفظ المرفوع مختلف معناه عند الشيعة الإمامية عن أهل السنة؛ فيقول د. الفضلي[1]: وقد يطلق في لغة محدثينا وفقهائنا على الحديث المرسل اسم: المرفوع؛ لأن الراوي للحديث رفعه إلى المعصوم[2]، وكذلك لفظ الشاذ؛ فهو عند الشيعة الإمامية الحديث النادر المقابل لآخر مشهور بين الجمهور، أما عند أهل السنة فإن الشاذ هو:

ما روى الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه، ويقع غالبًا في السند، وأحيانًا في المتن.

٢- المسند: وقد عرفه د. الفضلي[3]: هو ما ذكر فيه جميع رواته.

- أقسامه: له ثلاثة أقسام[4]:

١- التقسيم الأول من حيث عدد رواته.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المعصوم هنا ليس النبي ﷺ، ولكن أحد الأئمة عندهم، والمرفوع عند أهل السنة هو ما أضيف إلى النبي ﷺ فقط.

(٣) أصول الحديث ص (٩٧).

(٤) أصول الحديث ص (٩٧).

٢- التقسيم الثاني من حيث ذكر اسم المعصوم.

٣- التقسيم الثالث من حيث مستوى اعتبار أحوال الرواة.

فأما التقسيم الأول من حيث عدد رواته، فينقسم إلى:

أ- مشهور.

ب- مستفيض.

وقد اختلفوا في تحديد الفرق بينهما، والراجح أن المستفيض هو الخبر الذي يزيد عدد رواته في كل طبقة عن ثلاثة، وأما المشهور فهو ما قصر عن ذلك[١].

وعند أهل السنة ينقسم خبر الواحد إلى مشهور[٢] وعزيز وغريب.

٢- التقسيم الثاني من حيث ذكر اسم المعصوم إلى قسمين[٣]:

أ- المصرح.

ب- المضمر.

---

(١) أصول الحديث ص (٩٨ - ١٠٠).

(٢) وأحيانًا يطلق على المشهور المستفيض عند أهل السنة.

(٣) أصول الحديث للفضلي ص (١٠١، ١٠٢).

فأما المصرح: فهو ما صرح فيه بذكر اسم المعصوم، وهو ما يسمى أيضًا بالموصول.

والمضمر: هو ما لم يصرح فيه بذكر اسم المعصوم، وهو ما يسمى بالمقطوع.

ويكنى فيه عن ذكر اسم المسئول بذكر ضميره؛ كأن يقول الراوي (سألته) أو(سمعته) أو(عنه) أو(قال) أو(يقول)، وعلل العلماء وقوع الإضمار إلى[1]:

١- التقية؛ وذلك أن بعض الرواة كان لا يستطيع ذكر اسم الإمام لظروف سياسية.

٢- تقطيع الأخبار من الأصول.

وهو ما يعرف بعدم التكرار في الأحاديث الطوال، أو في الكتاب ذاته.

وقد اختلفوا في حجية المضمر، وقول الأكثرية إذا كان الراوي المضمر من أجلة الرواة الفقهاء فمضمره حجة[2].

---

(١)، (٢) أصول الحديث للفضلي ص (١٠١، ١٠٢).

٣- التقسيم الثالث من حيث مستوى اعتبار أحوال الرواة.

وذلك من حيث الوثاقة وعدم الوثاقة إلى أربعة أقسام:

أ- الصحيح.

ب- الحسن.

جـ- الموثق.

د- الضعيف.

أ- الحديث الصحيح:

عرّفه الشهيد الثاني[١] بأنه: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الضابط الإمامي عن مثله في جميع الطبقات.

قلت: اختلاف جوهري في تعريف الحديث الصحيح عند الشيعة الإمامية عن أهل السنة: فعند أهل السنة الحديث الصحيح هو:

ما اتصل سنده بالعدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معللاً بعلة قادحة، وينقسم إلى صحيح لذاته، ولغيره[٢].

---

(١) الدراية ص (١٩).

(٢) عرضنا الموضوع باختصار لأجل المقارنة فقط.

والشيعة يشترطون كون الناقل إماميًا حتى يكون خبره مقبولاً في أعلى الدرجات، وأهل السنة لم تشترط شرطًا مثل هذا، بل إن البخاري ومسلم أخرجا لبعض المبتدعة الغير داعين إلى بدعتهم؛ لكونهم اتصفوا بالعدل والضبط.

ب- الحديث الحسن:

عرفه الشهيد الثاني[1]: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتبه، أو في بعضها، مع كون الباقي من رجال الصحيح[2].

وتعريفه عند أهل السنة:

هو ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه من غير شذوذ أو علة، وينقسم الحسن إلى حسن لذاته ولغيره.

جـ- الحديث الموثق:

عرفه الشيخ العاملي[3]، فقال: الموثق هو ما دخل في طريقه من

(١) الدراية ص (٢١).

(٢) ليس المقصود بالصحيح البخاري ومسلم، ولكن الصحيح عندهم.

(٣) المعالم ص (٣٦٧).

ليس بإمامي، ولكنه منصوص على توثيقه بين الأصحاب، ويطلق عليه أيضًا القوي، ولكن هناك من فرق بينهما.

فقال الشهيد الثاني[1]: «القوي هو ما يرويه الإمامي غير الممدوح ولا المذموم».

ثم رجح د. الفضلي عدم الفرق بينهما[2].

وهذا التعريف غير موجود عند أهل السنة.

د- الحديث الضعيف:

عرفوه بأنه: الذي لا تجتمع فيه شروط أحد الأقسام الثلاثة المتقدمة[3]، ويشمل الحديث الموضوع؛ وهو المختلق.

ويعتقد الشيعة الإمامية أن وضع الحديث يرجع أساسًا إلى فعل الصحابة ﷺ، معتقدين أن سبب ذلك كراهيتهم لأهل البيت.

---

(١) الدراية ص (٢٣، ٢٤).

(٢) أصول الحديث ص (١٠٨).

(٣) أصول الحديث للفضلي ص (١٠٨، ١٠٩).

والضعيف عند الشيعة الإمامية لا ينجبر حتى لو قلّ ضعفه مع طرق أخرى مثله، ولكن يكون الجبر باعتضاده بالشهرة: رواية، أو فتوى.

واختلفوا في العمل بالحديث الضعيف، ومن قال منهم بجواز العمل به خصه بفضائل الأعمال والقصص والمواعظ: مثل الشهيد الثاني في الدراية[1].

وعند أهل السنة هناك من قال يُعمل بالضعيف في فضائل الأعمال، ولكن بشروط قاسية، والمسألة خلافية.



(١) ص (٢٩).

المبحث الثالث

الأمور التي تثبت بها الوثاقة والحُسن عند الشيعة الإمامية

هناك أمور حددها علماء الشيعة يثبت بها وثاقة الراوي وحُسْنُه وهي:

١- نص الإمام:

ويراد به أن يُروى في الكتب الرجالية (كتب علم الرجال) نص صريح أو ظاهر عن أحد الأئمة المعصومين (عندهم) في تقييم حال راوٍ من الرواة: توثيقًا، أو تضعيفًا.

مثل ما روي عن الإمام الصادق في توثيق زرارة ومحمد بن مسلم وأبا بصير وبريد بن معاوية، فقد روي عنه أنه زكاهم.

أو ما ورد عن الإمام الرضا في تكذيب المغيرة بن سعيد[1].

---

(١) أصول علم الرجال للفضلي ص (١٢٠، ١٢١)، وراجع معجم رجال الحديث للخوئي (١/ ٣٩).

قلت: يشترط في ذلك صحة الرواية عن الإمام كما قال الخوئي[1] وغيره.

٢- دعاء الإمام:

وهو أن يروي عن أحد الأئمة المعصومين عندهم دعاء في حق راو من الرواة، كما ورد في حق حسن بن الطيار فيعد عندهم توثيقًا، وكذلك في الدعاء على أحد الرواة: مثل أبي الخطاب وهو محمد بن أبي زينب، فقد دعا عليه جعفر الصادق[2].

٣- وكالة الإمام:

ويقصد به أن يقال عن راو أنه وكيل الإمام، وقد ذكر د. الفضلي[3] الخلاف في قبول توثيق من يقال فيه أنه وكيل الإمام، وخلص إلى:

«إذا ثبت أنه نائب عن الإمام قلنا بعدالته استنادًا إلى الوكالة، وإذا لم يثبت هذا لا تستلزم الوكالة العدالة».

(١) معجم رجال الحديث (١/ ٣٩).
(٢) أصول علم الرجال للفضلي ص (١٢٢).
(٣) أصول علم الرجال ص (١٢٣ - ١٢٥).

٤- نص أحد الأعلام المتقدمين على الوثاقة:

أمثال: البرقي والمفيد والصدوق والنجاشي وغيرهم، كما قال الخوئي في معجم رجال الحديث[١].

٥- نص أحد الأعلام المتأخرين:

بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصرًا للمخبر، أو قريب العصر منه[٢].

٦- دعوى الإجماع من قبل الأقدمين:

وهو أن يدعى أحد من الأقدمين الأخيار (عندهم) الإجماع على وثاقه أحد[٣].

٧- كثرة الرواية:

يقول د. الفضلي[٤]: «كثرة الرواية ما لم تعارض بطعن في

---

(١) (١/ ٤١).

(٢) المرجع السابق (١/ ٤٣).

(٣) المرجع السابق (١/ ٤٦).

(٤) أصول علم الرجال ص (١٥٥).

الراوي هي أمارة من أمارات التوثيق».

قلت: معظم هذه الأمور من التكلفات والخرافات، فإن منهج أهل السنة في الجرح والتعديل قائم على الصدق والضبط، وذلك بشهادة أهل العلم المتخصصين في هذا الشأن، ولا يكفي أن يقبل شهادة ثقة؛ فيقول حدثني الثقة، ولا يذكر اسمه، حتى ولو ذكر اسمه قد لا يقبل أحيانًا، وهذا مبسوط في كتب أهل السنة.



المبحث الرابع

ألفاظ التعديل والتجريح عند الشيعة الإمامية

لا تختلف كثيرًا عبارات وألفاظ الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية عن أهل السنة إلا بعض العبارات وقد أوضحها د. الفضلي في كتابه «**أصول الحديث**» وهي[1]:

١- فلان غال: وهو أن يحط الولي عن منزلته: سواء بالتفريط، أو الإفراط.

٢- مرتفع القول، أو في مذهبه ارتفاع: وهي أن يعتقد الراوي في الإمام صفات ترفعه إلى مستوى الغلو[2].

٣- مختلط: ويراد به التساهل في رواية الحديث، ولا ينقله مثلما سمعه، كما أنه لا يبالي عمن يروي، وممن يأخذ ويجمع بين الغث والسمين، والعاطل والثمين.

---

(١) أصول الحديث ص (١٢٣ – ١٣١).

(٢) معلوم أن الإمامية أوسط فرق الشيعة، فهناك من لا يسب الصحابة، وهناك من يعتقد تأليه عليّ، وكلهم على ضلال.

قلت: المختلط عند أهل السنة هو الراوي الذي طرأ عليه تغير أدى إلى سوء حفظه بسبب كبر سنه، أو ضياع أو احتراق كتبه، أو ذهاب بصره، ويقبل منه ما حدث به قبل الاختلاط، وإن لم يتميز فيترك.

٤- فاسد المذهب والاعتقاد: يراد به الراوي غير الإمامي.



المبحث الخامس

التعارض بين التوثيق والتجريح

عند الشيعة الإمامية

تحدث د. الفضلي عن ذلك في كتابه «أصول علم الرجال»، ونقل الأقوال في ذلك وهي:

١- تقديم التوثيق مطلقًا.

٢- تقديم الجرح مطلقًا.

٣- الجمع بينهما.

إلا أنه لم يحسم الموضوع، وإن كان ذهب إلى الجمع إن أمكن، ونقل أقوال العلماء في تقديم قول النجاشي - عند الاختلاف والتعارض - لقوته عندهم.

قلت: وعند أهل السنة في حالة التعارض يُقدم الجرح المفسر على التعديل، وذلك لإطّلاع الجارح على زيادة علم، وإن كان

الجرح مبهم وتعارض مع التعديل يتوقف في حال الراوي، ويتطلب الأمر متابع، أو شاهد حتى يتم قبول الخبر (وإن كان الأمر فيه تفصيل ليس هذا موضعه).



الفصل الثالث

التصحيحات العامة عند الشيعة الإمامية

المبحث الأول: تصحيح روايات أصحاب الإجماع.

المبحث الثاني: تصحيح روايات مراسيل الثلاثة.

المبحث الثالث: تصحيح روايات الكتب الأربعة.

المبحث الأول

تصحيح روايات أصحاب الإجماع

ويقصد به[1] تصحيح روايات ثمانية عشر راويًا من أصحاب الأئمة، وهم ثلاث مجموعات: كل مجموعة ستة رجال، موزعين على صحبة أربعة من الأئمة؛ وهم:

- **المجموعة الأولى:** من أصحاب الإمامين الباقر والصادق.
- **المجموعة الثانية:** من أصحاب الإمام الصادق.
- **المجموعة الثالثة:** من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا.

وأوضح د. الفضلي في كتابه «أصول الحديث»[2] الخلاف في ذلك، ونقل قول المخالفين للتصحيح، ومنهم الخوئي صاحب كتاب «معجم رجال الحديث».

---

(١) أصول الحديث للفضلي ص (٢٠٢ – ٢٠٦).

(٢) أصول الحديث للفضلي ص (٢٠٢ – ٢٠٦).

المبحث الثاني

تصحيح مراسيل الثلاثة

وهم:

١- محمد بن أبي عمير الأزدي البغدادي (المتوفى سنة ٢١٧هـ).

٢- صفوان بن يحيى البجلي الكوفي (المتوفي سنة ٢١٠هـ).

٣- أحمد بن محمد بن أبي نصر البيزنطي الكوفي (المتوفى سنة ٢٢١هـ).

ويراد بالتصحيح هنا: أن هؤلاء إذا أرسلوا حديثًا إلى الإمام يؤخذ به[(١)].

ولكن د. الفضلي عمم ذلك إلى كل ثقة عُلم أنه لا يرسل إلا عن ثقه[(٢)].

---

(١) أصول الحديث للفضلي ص (٢٠٨).

(٢) أصول الحديث للفضلي ص (٢٠٩).

المبحث الثالث

تصحيح روايات الكتب الأربعة

يقول الخوئي في كتابه «معجم رجال الحديث»[1]: «وعلى الجملة: إن دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين عليهم السلام واضحة البطلان، ويؤكد ذلك أن أرباب هذه الكتب أنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك».

وأما الحر العاملي في «الوسائل»[2] فقد ذهب إلى صحة وثبوت هذه الأحاديث عن أهل العصمة.

ويقول د. الفضلي[3] بعدما ذكر الخلاف الواقع في المسألة: «والنتيجة هي أن ما في الكتب الأربعة لا يختلف عما في غيرها من كتب الحديث من لزوم إخضاعه لقواعد تقييم الراوي والرواية».

---

(١) ص (٢٥، وما بعدها).

(٢) (٢٠/ ٦١).

(٣) أصول الحديث ص (٢١٠ – ٢١٩).

الفصل الرابع

مصادر التقييم عند الشيعة الإمامية

المبحث الأول: هوية الراوي.

المبحث الثاني: تقييمات العلماء الإماميين.

المبحث الثالث: تقييمات العلماء الغير إماميين.

المبحث الرابع: أقوال علماء أهل السنة (المعتبرين عند الشيعة) في شيوخ الشيعة.

المبحث الخامس: توضيح ضعف وجهالة بعض الرواة الشيعة المعتمدين باعتراف علماء الشيعة.

المبحث السادس: توضيح براءة بعض علماء أهل السنة من التشيع.

المبحث الأول

هوية الراوي

قسم علماء الشيعة هوية الراوي إلى[1] :

١- معلوم الحال.

٢- غير معلوم الحال: وينقسم إلى مجهول الحال، ومسكوت عنه.

وغير معلوم الحال هو الذي نص الرجاليون[2] على جهالة حاله، ومثل هذا لا يعتمد على روايته.

ثم مسكوت عنه: وهو الذي يذكر اسمه في كتب الرجال، أو ذُكر اسمه من غير أن يمدح أو يُذم، ويطلق عليه مشكوك الحال.

قلت: الجهالة عند أهل السنة هي لا يُعلم في الراوي تجريح أو تعديل، وينقسم إلى قسمين:

---

(١) أصول علم الرجال للفضلي ص (١١١).

(٢) المقصود بالرجاليين: أي العلماء المتخصصين في علم الرجال.

مجهول العين: هو من ذُكر اسمه ولم يرو عنه غير واحد، وهذا لا تقبل روايته مطلقًا.

ومجهول الحال: هو من ذُكر اسمه وروى عنه اثنان عدلان فصاعدًا، ولم يوثق (ممن عاصره، أو من كان قريبًا من عصره)، وهو المستور، وهذا يقبل حديثه في المتابعات والشواهد.



المبحث الثاني

تقييمات العلماء الإماميين

ونقصد به مدى حجية ما يذكره الرجاليون الإماميون من تقييماتهم لأحوال الرواة، ومقدار الاعتماد عليها، والاستناد إليها، ومن كتب الرجال الأصولية عند الإمامية:

- «الاختبار والأبواب والفهرست» للطوسي.

وهو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ).

- «الفهرس والرجال» للنجاشي.

وهو أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (المتوفى سنة ٤٥٠هـ).

- وقد يلحق بهم الغضائري صاحب كتاب «الضعفاء».

وهو أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري المتوفى سنة ٤١٢هـ - على الراجح -[1].

---

(١) أصول علم الرجال للفضلي ص (١٠١ - ١٠٩)، وقد اعتبر بعض علماء الشيعة أن تضعيف الغضائري للرجال غير معتبر لاجتهاده في متن الحديث، وليس لاعتماده على القواعد العلمية، راجع ما قاله د. الفضلي في المصدر السابق.

المبحث الثالث

تقييمات العلماء غير الإماميين

لا يعتد علماء الشيعة الإمامية بأقوال علماء الرجال، والجرح والتعديل من أهل السنة، وخاصة المتقدمين.

وأما غير أهل السنة، أمثال: الفطحيين والزيديين[1]، فهناك خلاف في قبول رواياتهم[2].



(١) مثل ابن فضال (الأب) الحسن بن علي الكوفي الفطحي المتوفى سنة ٢٢٤هـ، والفطحية هم القائلون بإمامة عبد الله الأفطح ابن الإمام جعفر الصادق بعد أبيه، ولقب بذلك لأنه كان أفطح الرأس، أي عريضه (أعيان الشيعة ١/ ٢٠)، والزيدية: القائلون بإمامة زيد بن علي بن الحسين (أعيان الشيعة ١/ ٢٠)، فكما ترى أخي العزيز الإمامة ركن أساسي عند هذه الفرق.

(٢) ص (٩٧) من كتاب أصول الحديث للفضلي.

المبحث الرابع

أقوال علماء أهل السنة

(المعتبرين عند الشيعة الإمامية)

في ذم شيوخ وعلماء الشيعة الرافضة

نجد كثيرًا من علماء الشيعة الإمامية ينقلون عن الحافظين الذهبي وابن حجر، بل لقد صرح السيد محسن الأمين صاحب كتاب «**أعيان الشيعة**» (١/ ١٤٠) بهذا الفضل للذهبي بعدما نقل عنه من ميزان الاعتدال، أن التشيع قد كثر في التابعين فقال:

«وهذه شهادة من هذا الحافظ الكبير بتفرد الشيعة من التابعين، وتابعيهم بحفظ جملة من الآثار النبوية».

قلت: ألا يعلم الغير[١] الأمين أن التشيع في عهد التابعين،

---

(١) وصفنا له بغير الأمين لا يعارض الموضوعية العلمية، لأن هذا مبتدع ويدعو إلى بدعته؛ فلابد من التحذير من ضلاله وفساده، ولا كرامة لمثله.

وأتباعهم كان أقصاه تقديم عليّ على عثمان مع عدم ذم أحد من الصحابة، ولقد رأيت الذهبي في السير (٦/ ٢٦٠) في ترجمة جعفر الصادق ينقل التواتر عن جعفر أنه بريء ممن تبرأ من أبي بكر[1] وعمر.

فيقول الذهبي: «هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، وأشهد بالله إنه لبار في قوله، غير منافق لأحد، قبح الله الرافضة»، ومن الأدلة على وهاء أصول الشيعة أن عددًا كبيرًا (إن لم يكن الجميع) ممن صنعوا بدايات أصولهم مجاهيل وضعفاء، وخاصة أصحاب الأصول الأربعمائة عندهم، فقد عاشوا في القرنين الثاني والثالث الهجري، وذلك قبل أن يأتي علماء الشيعة الإمامية، وقبل تأصيل أصول منهجهم؛ فالأدرى بهم هم العلماء الذين عاصروهم، ولا يوجد في هذه العصور غير علماء أهل السنة الأفاضل.

وإليك بعض الأمثلة على ضعف علمائهم:

(١) أبو بكر رضي الله عنه جد جعفر من ناحية الأم، فأم جعفر هي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي.

١- أمثلة لضعف جامعي الأصول الأولى عندهم.

٢- أمثلة لضعف علمائهم الذين صنعوا منهج التصحيح والتضعيف وعلم الرجال عندهم.

أولاً: أمثلة لضعف جامعي الأصول الأولى عندهم:

١- أبان بن عثمان الأحمر[١]:

ترجم له الحافظ في اللسان(٢٠).

وذكر تضعيف العقيلي له، وذكر ابن حبان له في الثقات إلا أنه قال: يخطيء ويَهِمْ، وقول الأزدي: لا يصح حديثه، ولم يذكر الحافظ ابن حجر من وثقه.

٢- إسماعيل بن أبان الحناط[٢]:

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٤٧)، والذهبي في السير (١٠/ ٣٤٨)، وكذبه ابن معين، وقال أحمد والبخاري: متروك الحديث.

ومات ٢١٠هـ، وتعتبره الشيعة من أصحاب الصادق.

---

(١) ذكره الطهراني في الذريعة (٢/ ١٣٥) بأنه من أصحاب الأصول الأربعمائة.

(٢) ذكره الطهراني في الذريعة (٢/ ١٤١) بأنه من أصحاب الأصول الأربعمائة.

قلت: الصادق مات ١٤٨هـ فبين وفاتيهما ٦٢ سنة، والله أعلم.

٣- هشام بن الحكم[١]:

ترجم له الحافظ الذهبي في السير (١٠/ ٥٤٣)، والحافظ ابن حجر في اللسان (٨٩٩٦).

وهو ملحد كافر مجسم لله ﷻ، وهو من أصحاب جعفر الصادق، وهذب المذهب من بعد وفاته، وفتق الكلام في الإمامة.

ثانيًا: أمثلة لضعف علمائهم الذين صنعوا منهج التصحيح والتضعيف، وعلم الرجال عندهم.

١- أبو جعفر الطوسي «شيخ الشيعة»:

هو محمد بن الحسن بن علي الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ)، قال عنه الذهبي في السير (١٨/ ٣٣٤، ٣٣٥): «وأعرض عنه الحفاظ لبدعته، وقد أحرقت كتبه عدة نوب[٢] في رحبة جامع القصر، واستتر لما ظهر عنه من التنقص بالسلف»، ثم يقول: «وكان يعد من الأذكياء لا الأزكياء».

---

(١) ذكره الطهراني في الذريعة (٢/ ١٦٧) بأنه من أصحاب الأصول الأربعمائة.

(٢) هكذا قال الذهبي ومعناها: مرات.

٢- الشيخ المفيد «عالم الرافضة»:

وهو محمد بن محمد بن النعمان البغدادي (المتوفي سنة ٤١٣هـ)، قال عنه الذهبي في السير (١٧/ ٣٤٤، ٣٤٥): «وكان أحرص الناس على التعليم، يدور على المكاتب وحوانيت الحاكة فيتلمح الصبي الفطن فيستأجره من أبويه - يعني فيُضلّه[1] - وبذلك كثر تلاميذه».

ثم يختم الذهبي كلامه عنه بحمده لله على أنه لم يقف على شيء من مؤلفاته (لبطلانها) فيقول عن مؤلفاته: «لم أقف على شيء منها ولله الحمد»، ويضيف ابن حجر في اللسان (٨٠٤٥): «صاحب التصانيف البديعة وهي مائتا تصنيف، طعن فيها على السلف، له صولة عظيمة بسبب عضد الدولة؛ فكان يزوره في بيته».

ويضيف ابن حجر قول الخطيب البغدادي: «صنف كتبًا كثيرة في ضلالهم، والذب عن اعتقادهم، والطعن على الصحابة، وأئمة المجتهدين، وهلك بها خلق إلى أن أراح الله منه في شهر رمضان»، ثم ذكر ابن حجر شدة خشوعة، وكثرة صلاته، وتلاوته للقرآن.

---

(١) يشير الذهبي إلى ضلالة منهجه.

٣- محمد بن عمر أبو بكر الجعابي الحافظ (المتوفى سنة ٣٥٥هـ): ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (٧٩١٢) وتكلم عن شدة حفظه، ونقل أقوال الدارقطني والبرقاني والخطيب البغدادي وابن عساكر في تضعيفه.

٤- جعفر بن علي بن محمد: ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (٢٠٣٢)، وقال: وكان منابذًا لأخيه الحسن (الذي يقال له العسكري، وهو الحادي عشر من الأئمة)، فسماه شيعة الحسن جعفر الكذاب، واشتهر بذلك لكون الذي لقبه من شيعتهم؛ ذكرته لأنبه على السبب في نسبته إلى الكذب، وأنها لا أصل لها لأنهم لا يوثق بنقلهم.

٥- جعفر بن محمد بن قولويه أبو القاسم السهمي الشيعي (المتوفى سنة ٣٦٨هـ)، قال الحافظ في اللسان (٢٠٧٥): «من كبار الشيعة، وعلمائهم المشهورين منهم، وذكره الطوسي وابن النجاشي وعلي بن الحكم في شيوخ الشيعة، وتلمذ له المفيد، وبالغ في إطرائه».

المبحث الخامس

توضيح ضعف وجهالة بعض الرواة المعتمدين عندهم باعتراف علماء الشيعة أنفسهم

فقد اعترف شيخ الشيعة الطوسي بأن كثيرًا من أصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة (أي غير مذهبهم)[1].

وأوضح صاحب مقياس الهداية[2] جهالة كثير من أصحاب الأصول وقال: «ذكر الطوسي في مقدمة فهرسه بأنه سيبين في كتابه أحوال أصحاب الأصول بانتحالهم مذاهب فاسدة (أي غير مذهبهم)، ولم يف بوعده».

قلت: ومن الأمثلة على جهالة أصحاب الأصول ما أورده الطهراني في الذريعة[3] في ترجمة أبي عبد الله بن حماد الأنصاري

---

(١) دائرة المعارف الشيعية (٥/ ٣٩).

(٢) (٣/ ٢٧).

(٣) (٢/ ١٣٨).

فقال: «ولم يُذكر في كتب الرجال ترجمة له».

ومن الأمثلة على ضعف الطريق إلى الأصل، ما قاله الخوئي في كتابه معجم رجال الحديث[1]:

«إن لإسحاق بن عمار بن موسى الساباطي أصل من الأصول»، ثم قال: «والطريق إلى هذا الأصل ضعيف بأبي طالب الأنباري».

ومن الأمثلة على ردائة الأصل ما قاله الطهراني في الذريعة[2] في ترجمة أحمد بن عمر الحلال:

«لا يعتمد على أصله لاشتماله على ما يشينه: من تصحيف، وغلط، وتغييرات، وغير ذلك».



(١) (٣/ ١٥٥).

(٢) (٢/ ١٤١).

المبحث السادس

توضيح براءة بعض علماء أهل السنة من التشيع

ادعى بعض علماء الشيعة أن هناك علماءً من أهل السنة فيهم تشيع، وهذا ادعاء باطل؛ فهم يتعلقون بأي شيء ولو كان بسيطًا لإلصاق ذلك ببعض علماء أهل السنة، ومنهم:

١- الإمام النسائي.

٢- الإمام الدارقطني.

٣- الإمام عبد الرازق الصنعاني.

فأولاً بالنسبة للإمام النسائي: لم يُعرف عنه بُغضه لأحد من الصحابة، فقد أخرج الكثير من التراجم لكبار الصحابة، ولكن لعل الشيعة عدوه منهم لتأليفه كتاب: «الخصائص» لعلي.

وقد أوضح قصده من ذلك فقال: «صنفت كتاب الخصائص رجاء أن يهدي الله المنحرفين عن عليّ»[1].

(١) تهذيب الكمال، ترجمة رقم (٤٨).

وبالنسبة للإمام الدارقطني: فقد اعتبره الشيعة منهم لحفظه ديوان شاعر شيعي كبير وهو الحميري.

قلت: ولم ينقل عنه أنه أساء إلى أبي بكر أو عمر، أو فضّل عليًّا عليهما، ولكنه أجلّ علماء أهل السنة المنصفين، ولا يضيره حفظه للشعر الشيعي، فإنه كان يحفظ دواوين كثيرة من الشعر[1].

وبالنسبة للإمام عبد الرازق: فغاية ما هناك شدة حبه لعليّ، ولم يُذكر عنه إساءة إلى أحد من الصحابة، وخاصة أبا بكر وعمر[2].



(١) راجع سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٤)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٣٥).
(٢) راجع تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ٢١١هـ).

المراجع الشيعية

١- رجال النجاشي، لأبي العباس أحمد بن علي النجاشي الكوفي الأسدي (٣٧٢-٤٥٠هـ) تحقيق محمد جواد - دار الأضواء بيروت ط. ١٤٠٨هـ.

٢- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الطهراني - دار الأضواء بيروت ط. ١٤٠٣هـ، الطبعة الثالثة.

٣- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تحقيق حسن الأمين، ط. دار التعارف للمطبوعات، بيروت ط.١٤٠٣هـ.

٤- أصول الحديث، د. عبد الهادي الفضلي، ط. دار المؤرخ العربي بيروت ط. ١٤١٤هـ.

٥- أصول علم الرجال، د. عبد الهادي الفضلي، ط. دار المؤرخ العربي بيروت ط. ١٤١٤هـ.

٦- معجم رجال الحديث للخوئي، ط. مركز نشر آثار الشيعة، الطبعة الرابعة. ١٤١٠هـ.

٧- وسائل الشيعة، الحر العاملي، تحقيق عبد الرحيم الشيرازي، ط. دار إحياء التراث العربي، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ.

٨- سلسلة الينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، مؤسسة فقه الشيعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٩- علل الشرائع، للشيخ الصدوق، دار البلاغة، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

١٠- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، النجفي، دار إحياء التراث بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠١هـ.

١١- الوافي، للفيض الكاشاني، منشورات مكتبة الإمام علي بأصفهان.

١٢- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، المجلسي، مؤسسة الوفاء بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

١٣- التفسير الكاشف، لمحمد جواد مغنية، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ.

١٤- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، للطوسي، ط. الأضواء بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

١٥- دروس في علم الأصول، السيد محمد باقر الصدر، ط. دار الكتاب اللبناني الطبعة الأولى ١٩٧٨م.

١٦- تفسير كنز الدقائق، الميرزا محمد المشهدي القمي، ط. مؤسسة النشر الإسلامية، إيران، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

١٧- العروة الوثقى، محمد كاظم الطباطبائي، ط. الدار الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٨- دروس في الرسائل، الباميانى، دار المصطفى، مدينة قم، ط. ١٩٩٧م.

١٩- منهاج الصالحين، فتاوى مرجع المسلمين زعيم الحوزة الدينية، الخوئي، الطبعة الثامنة والعشرين، ط. ١٤٠٨هـ.

٢٠- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، يوسف البحراني، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٢١- تحرير الوسيلة، الخميني، ط. سفارة إيران في دمشق، ط. ١٤١٨هـ

٢٢- دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، ط. ١٤١٢هـ.

٢٣- فلاسفة الشيعة حياتهم وآرائهم، عبد الله نعمة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط. ١٤٠٧هـ.

٢٤- معجم الفرق الإسلامية، شريف يحيى الأمين، ط. دار الأضواء، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٥- دائرة المعارف الشيعية العامة، الحائري، موسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

الفهرس